

# لماذا يصير المؤتمر على الانتخابات؟

الدولة اليمنية هو سر بقاءه وتعاضل ثقة الجماهير به، لأنه يؤمن من خلال مبادئ الميثاق الوطني دليله النظري والفكري بأن تحقيق الأمن والاستقرار والإنصاف صواب التنمية الشاملة المستدامة لا يتم إلا من خلال المشاركة السياسية الفاعلة التي تمكن كل المكونات البشرية للدولة من الإسهام الفاعل في رسم معالم وملاحم المستقبل.

إن المنصف والموضوعي والعلمي الذي يتابع تطورات الحياة السياسية في المؤتمر الشعبي العام منذ اللحظات الأولى لنشونه سيجد أن المؤتمر الشعبي العام كان وما زال وسيظل حريصاً على إجراء الدورات الانتخابية ليس على مستوى عموم الشعب وبكل مكوناته السياسية فحسب ولكن على مستوى تكويناته القيادية والقاعدية ابتداءً من أدنى الهرم التنظيمي وانتهاءً بأعلى، ولعل عقد المؤتمرات العامة ودورات انعقاد اللجنة الدائمة واحدة من البراهين العملية على ذلك الإيمان الراسخ بالديمقراطية الشورية المتجددة في نهج المؤتمر الشعبي العام.



د. علي الثريبي

لا يمكن إصرار المؤتمر الشعبي العام على إجراء الاستحقاقات الديمقراطية في مواعيدها المحددة إلا استجابة لإرادة الشعب صاحب المصلحة الحقيقية باعتبارها مصدر السلطة والمعني بممارستها على أرض الواقع في اختيار من يمثله في جيب المصالح ودرء المفاسد. بل إن المؤتمر الشعبي العام من خلال إصراره على ممارسة الشعب لا اختيار ممثليه في السلطة المحلية والنيابية أو التشريعية والرئاسية إنما يقدم البراهين العملية على إيمانه المطبق بالديمقراطية الشورية وجديته في إرساء تلك التقاليد الحضارية والانسانية، لأنه يدرك تمام الإدراك من خلال التجربة السياسية الطويلة التي اكتسبها في الحياة السياسية العملية، وما يمتلكه من الخبرات والكفاءات المؤهلة، وما لديه من الأبعاد الاستراتيجية لكيفية بناء الدولة اليمنية الحديثة أن بناء الدولة يحتاج إلى الشورية القائمة على الرضا والقبول الشعبي الواسع الذي يعزز الأمن والاستقرار. وهذا لا يتم إلا من خلال الانتخابات التي تعطي المواطن حقه في اختيار الحكام.

## زاوية حارة



فيصل الصوفي

## عن «الحبيشي» والتغيير الثوري

كنت أتوقع إقالة أستاذنا أحمد الحبيشي من رئاسة مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة منذ وقت بعيد، ذلك لأن حملة حزب الإصلاح ضده، وتأثير الشيخ حميد الاحمر في باسندوة معروف للجمع، فوق كراهية باسندوة للحبيشي، وتأثير الإصلاح في العمراني، فلم تكن تلك مجرد «كلام» بل توقعات أن ذلك سيكون «قراراً» يفرض على رئيس الجمهورية، خاصة وقد وضعوا فيه طعماً تعرفونه، وهذا ما تم في النهاية، مع كثير من قلة الذوق..

القرار - والحق يقال - كان ثورياً ويعبر عن إرادة «التغيير» فعلاً، إذ نص القرار على تعيين رئيس مجلس إدارة مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة، ترأسها من قبل، وقرناً قبل أيام في صحيفة الشارع أنه مدان قضائياً، ونص القرار الثوري على تعيين نائب رئيس مجلس إدارة نائب رئيس تحرير، ونائب رئيس مجلس إدارة للشؤون المالية والإدارية كلاهما من خارج المؤسسة العريقة، بينما في هذه المؤسسة يوجد عشرات الصحفيين والإداريين المجريين، وكان من حق اثنين أو ثلاثة منهم أن يعينوا بلاء للحبيشي ونجيب مقل، والمروحة مديرة الشؤون المالية والإدارية.

وأما قلة الذوق التي ذكرت قبل قليل، فقد أخبرني الأستاذ الحبيشي أنه علم بقرار التعيين من خبر في نشرة فضائية اليمن، ليلة ما كان في المؤسسة يعد لإصدار عدد اليوم التالي، فلم يبلغوه مسبقاً، وكان عليهم من باب الأدب أن لا يباغته، بل يبلغوه بالقرار بطريقة لائقة.

تمكنوا من إزاحة الحبيشي بعد حرب ضروس أعقبت تشكيل حكومة باسندوة، والذريعة هي أنه كان ينشر أخبار الإخوان والإرهابيين.. أراحوه انتقاماً، كأنه كان المسنون عن سقوط حكم الإخوان الفاشلين في مصر، والفاعل الرئيسي في ثورة 30 يونيو التي اقتلعت حكم المرشد، وكأنه المسنون عن فشل إخوان تونس، والمسنون عن دحر الجيش السوري للإرهابيين، ومن يدري فربما كان له دور في خيبة ثورة التغيير في اليمن التي أنتجت مثل ذلك القرار الذي أتى باثنين إلى مؤسسة أكتوبر من خارج المؤسسة، ولا خبرة لهما بالصحافة تضاهي خبرة أصغر صحفي في 14 أكتوبر.

وقولنا هذا ليس من باب الحرص على بقاء الحبيشي، فقد ترأس المؤسسة لسنوات طويلة، وحقق لها إنجازات مادية وتقنية، وحول الصحيفة من قرطاس مهمل إلى صحيفة تقرأ، وبلا جمال بذل جهده، وعليه أن يستريح بعد تعب ونصب كل تلك السنوات، ولكن كان يتعين أن يكون التغيير إلى الأفضل، وأن يركن القرار على الكفاءة وليس إلى المحاصصة الواضحة، وأن يبلغ المقال بطريقة رسمية، وليس عن طريق خبر في نشرة قناة اليمن الفضائية.

## البرلمان وفشل الحكومة..!!

أيقظت هذا مع السؤال المطروح في الشارع السياسي أين هم النواب الممثلون عن المؤتمر الشعبي العام والإحزاب المتحالفة معه وهم الأغلبية في البرلمان؟! كيف قبلوا بما خرج به البرلمان من قرار وهم يعلمون ويترددون أنه قرار ضد إرادة غالبية أبناء الوطن؟!



إقبال علي عبدالله

إن البرلمان بكل تأكيد يعلم علم يقين أن الدولة غائبة عن فشل حكومة الوفاق وعماد تشهده البلاد من انفلات أمني طال كل شيء بما فيه حياة القيادات العسكرية والأمنية وحتى السياسيين وأعضاء في البرلمان الذي صار بكل أسف نقول برلمان البيانات وليس ممثلاً عن الشعب.. أعتقد أن الأمر اليوم وبكل صدق يتطلب إرادة شعبية وحزبية وفي المقدمة من قبل المؤتمر الشعبي العام الذي يمثل غالبية أبناء الوطن ويمتلك من القدرات والحكمة والرصيد الشعبي، يتطلب التحرك بطرق سلمية في إيجاب هذه الحكومة التي خلقت للشعب المزيد من المتاعب والشق وجرت الوطن خلال عامين إلى مستنقع الهاوية.. إجبارها عن الاستقالة وكفى ما قد شهدته البلاد من ويلات وعجز.. إننا نرجو من القيادة السياسية تشكيل حكومة من الكفاءات الوطنية الذين يملأون الوطن.. إنقاذ الوطن قبل أن يضع فانوس علماء الدين وتنعمد جبات البركة!!

> البرلمان اليمني يعتبر من أطول البرلمانات في العالم عمراً حيث تجاوز أكثر من عقد من الزمان حتى دخل مجموعة «غنيس».. هذا البرلمان الذي منح في الثامن والعشرين من ديسمبر العام 2011م الثقة لحكومة «الوفاق الوطني» عند تشكيلها بقرار جمهوري وفق المبادرة الخليجية وأليتها المزمعة وذلك بعد مرور عامين من منح الحكومة الثقة بعد أن قدمت برنامجه العام الذي هو أشبه بـ «فانوس علماء الدين» وجميعنا يعرف قصة الفانوس وادعاءات سحره الكاذب.. أقول اليوم فشل البرلمان الذي يمثّل الشعب من سحب الثقة من الحكومة لرفض نواب حزب الإصلاح وذلك رغم اقتناع الأحزاب المشاركة معه في تكتل «المشترك» وكذلك كل الأحزاب المشاركة في البرلمان وغيرها بل الوطن كله بأن الحكومة فاشلة في إدارة شؤون البلاد في عهدت خلال فترة عملها الكرتوني إلى جر البلاد إلى مربع الهاوية والانفلات الأمني الخفيف والانهيار الاقتصادي والغياب التنموي.. نعم فشل البرلمان رغم كل ذلك من سحب الثقة من هذه الحكومة التي يشكوا منها الجميع حتى لوحت أنها تشكوا من نفسها بسبب فشلها وما آت إليه حال البلاد والناس المغلوب على أمرهم.. فلما اكتفى نواب الشعب في البرلمان يوم الخميس الحادي والثمان والعشرين من نوفمبر المنصرم عندما استعفى الحكومة وبعض قيادات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية

## دلالات اجتماع الرئيس بالمؤتمر وحلفائه

كان أن ينزلق بالبلىد إلى مستقبل مجهول لا تحمد عقباه لو حقت هدفه الرئيس، ولهذا أجزم بأن الكثير من السياسيين أدركوا مضمون ودلالات هذا الاجتماع والرسائل التي وجهها سواء للشعب اليمني وللنخب السياسية، ويبدو أن الكثير من هذه النخب استوعبت معنى هذه الرسالة، ولكنها تجاهلتها عن قصد، واعتقدت أن هذا الاجتماع لو تم في زمانه ومكانه مع الأحزاب الأخرى، لسمعا ورأينا العجب من العجائب من قبل أبنائك هذه الأحزاب ومهرجينا من تحليلات واستنتاجات لدلالة هذا الاجتماع ومضامينه وما يحمل من معانٍ ورسائل تجاه الطرف الأخرى بالنسبة لهم، وربما أصبح هذا الاجتماع لو حصل لهم بمثابة إداة رسمية لإتهام المؤتمر الشعبي العام بالضلع في الاعتداء، والرهابي على مجمع الدفاع ولأربابنا كتابهم وأنصاف مثقفهم يتبارون في استغلال هذا الاجتماع لو حصل لهم في كيل الاتهامات للمؤتمر والمطالبة بلحه ومحاكمته.. وهلم جرا.. ولكن الأحداث أنت بعكس ما يتوقعون وحدث الاجتماع بالمؤتمر الشعبي العام وحلفائه مع الرئيس بعد الاعتداء الرهابي، ورغم ذلك لم يحاول المؤتمر وحلفاؤه استغلال هذا الاجتماع ورمي التهم على الآخرين والأعراق في توصيف هذا الاعتداء والبعاد ودلالاته والإصطبار في الماء العكر، بل وصفه بصورته الحقيقية التي تعبر عن ثقته وصموده وثباته في المواقف الصعبة واستشعاره للمسئولية الوطنية الملقاة على عاتقه تجاه أمن الوطن واستقراره ووحدته، فكان كبيراً بكبر الوطن، شامخاً بشموخ جباله الشمام، وسأخراً برسوخها، بل كان كالخ والصديق الذي يزعج إليه الإنسان عندما تحل به كارثة أو نازلة فهدئه هي حقيقة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وهذه هي صورته التي تحتاج من أحدى أي وتوش لتزئيمها، ولهذا ترك المؤتمر الشعبي العام لآخرين البحث عن دلالات ومضامين اجتماع رئيس الجمهورية بهم في دار الرئاسة بعد يومين من الحادث الرهابي لمجمع الدفاع.

والأحداث تثبت وتؤكد أن المؤتمر الشعبي العام والإعجم على عبدالله صالح هم أكثر حرصاً على نجاح مؤتمر الحوار لأنهم من صناع هذه المبادرة وهم -أي المؤتمر- من يسعى إلى نجاحها من أجل إقامة الانتخابات في مواعدها المحدد.. ولم نسمع بأن المؤتمر يطالب بفترة تأسيسية خشية من دخول الانتخابات بل سمعنا وعرفنا أن الأطراف الأخرى من النظام السابق هي من تطالب بفترة تأسيسية وتخشى دخول الانتخابات بسبب نفاذ صيدها الشعبي والوطني والقيمي، ومن هنا كانت تحليلاتهم وأوامهم

عبارة عن محاولة مكشوفة ومفضوحة لإخفاء المجرم الحقيقي والتمسك عليه.. بطريقة غير مقنعة حتى لانفسهم.

ولهذا جاءت الأحداث المتوالية بعد الاعتداء الرهابي لتضعهم في دائرة المقدم الحقيقي سواء من خلال دفاعهم عن القاعدة أو يرتبط بها.. أو من خلال وقائع أخرى كانت بمثابة الرد العملي على تحركاتهم وأوامهم.. أبرز هذه الوقائع هي اجتماع الرئيس عبدربه منصور هادي بأعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب التحالف الوطني حيث كان أول اجتماع رسمي للرئيس بعد الحادث الرهابي بيومين في دار الرئاسة، واعتقد أن دلالات هذا الاجتماع وتوقيتيه ومكانه لا يمكن لأي إنسان يمتلك أبسط إبداعات السياسة اعتباره حدثاً عابراً خالياً عن الدلالات والرسائل الموجهة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خصوصاً أنه كان أول اجتماع رسمي للرئيس بعد حادث الرهابي

لعمل المتابع للتناولات الإعلامية والسياسية لبعض الأطراف في التعاطي مع الاعتداء الجرمي والرهابي الذي استهدف وزارة الدفاع ومستشفى العرضي، يدرك مدى الاستخفاف والسذاجة التي وصلوا إليها من خلال تحليلاتهم وتحليلاتهم على هذه الجريمة الأولى لحدوث الجريمة الوصول إلى تحقيق هدفها الرئيسي وراح ضحيتها عشرات الشهداء ومئات الجرحى، ولهذا ومنذ الوهلة الأولى لحدوث الجريمة تصدر المشهد السياسي والإعلامي طاقم من السذج والمقارمين تحت مسمى ممثلين سياسيين وعسكريين في عدد من القوات الفضائية بما فيها فضائية اليمن، ليقوموا

بأدوار مضللة وساذجة ومفضوحة لتحليل طبيعة الاعتداء الرهابي وصرف سياقاته الطبيعية والحقيقية إلى مسارات أخرى لا تمت إلى طبيعة الحادث بصله ولا يتقبلها عقل المواطن السيسط الذي يجهل إبداعات السياسة ومسالكها المعقدة، فما بالك بلهم باع كبير في ميدان السياسة، ولهذا وجدناهم في تحليلاتهم الساذجة يخلطون من أهمية الاعتداء وأهداف التي نفذ من أجلها إضافة إلى محاولة إخفاء هوية المنفذ للجريمة من الناحية الوبديولوجية والارتباط السياسي، وحشروا الموضوع في زاوية ضيقة وبعيدة عن سياق الحدث ليوهمو بعض السذج من هم على شاكلتهم بأن الاعتداء الرهابي على وزارة الدفاع يستهدف الحوار الوطني ومخرجه، متهمين ما يسمونه النظام السابق والمؤتمر الشعبي العام بذلك.

ولا ندري أي نظام سابق يريد عرقلة الحوار، لأن الوقائع

## ماذا بعد الخبر العاجل!!

> أدmitted قلوبنا وأبكيتم عيوننا بمنظر القتل الوحشي الذي جرى للإيرباء في مستشفى الدفاع، فمتى ستفرحون قلوبنا بتقديم القتلة المقبوض عليهم كما أعلنتم؟ متى تقدمون القتلة ومن أولهم ومن دعم ومن سهل ومن رتب لهذه الجريمة الانسانية في مستشفى الدفاع؟ أم أن ما حدث في مستشفى الدفاع سيضاف إلى قائمة المجهول؟ تلك القائمة التي امتلات بجرائم القتل التي حدثت خلال العامين الماضيين بدأً بمجزرة الكرامة وجريمة جامع الرئاسة ومذبحة جنود السبعين.



أحمد أ بكر الأهدل

لقد سمعنا الأخبار العاجلة التي تزخر بها الأزواج ويقتل في سطورها الإيمان في هذا البلىد.

لقد سمعنا التحليلات والرؤى وتبادل التهم التي تبور للقتلة جرانهم.

وزير الدفاع لا يملك الدفاع عن نفسه فما بالك بالدولة والوزارة.. وزير الداخلية يمنع (الموتورات) بحجة أنها أداة للقتل أو الإغتيال، وفي نفس الوقت يمنح شبوخ القبائل المتممين لخواص ولغيرهم منات التصاريح لحمل السلاح، علماء دين محسوبون على الأحزاب، وعلى الإسلام لم نسمع لهم قولاً أو فتوى أو اعتراضاً فيما حصل في مستشفى الدفاع، أما ما حصل في (رابعة مصر) أو (مدامج - صعدة) تباكوا وافتوا بالجهد وأقاموا الدنيا ولم تقعد.

تباً وبعداً لمن يعلم بالحق ويكتمه ومن يعرف القتلته ومن يسكت ومن يدافع عن القتلته.. يا شعب اليمن يا من أمّنتم برسالة وصفقتم للمبادرة ورحبتم بالحكومة، إذا استمرتم في صمتكم فسوف يقضي عليكم هؤلاء المتصارعون على السلطة واحداً تلو الآخر.. مرة بـ (الموتور) ومرة بالسيارات المفخخة وأخرى بـ كاتم الصوت وثانية بـ (هايلوكسات)، وهكذا هكذا حتى آخر واحد منكم.. الدعاء والرحة لأولئك الشرفاء الكرماء الذين قتلوا بدم بارد في مستشفى الدفاع واللجنة والنار والخراب والدمار لمن قتلهم ومن ساهم وسهل ورُتب وغطى على فعلتهم، أمين اللهم أمين.

## بدون ذل «العرضي» وأخواتها



عبدالفتاح علي النوس

هناك تسيق وتخطيط مسبق لذلك!!! المسألة خطيرة جداً، ومن أمر يعرض هذه المشاهد المؤلمة أراد أن يكسب تعاطف الشعب ويمتص غضبه على فشله الأمني وفضيخته العسكرية علوة على كون هذه المشاهد تسهم في تشويه صورة الإسلام والمسلمين وتفتح الباب على مصراعيه أمام التدخلات الخارجية في شؤوننا الداخلية وكل ذلك نتيجة غياب الدولة وتراخيها واستمرار سياسة العلب بالورقة الأمنية وذلك من أجل مكاسب سياسية وحزبية وشخصية.

مذبحة العرضي قد تكرر أكثر من مرة إذا ما استمرت الحكومة في نهج سياسة «الاعممة» و«الإملاة» وعقد الصفقات السياسية والمتاجرة بالازواج والدماء اليمنية الأكية.. الحكومة مطالبة بالضرب بيد من حديد في حق القتلة والمجرمين وتطبيق شرع الله فيهم.. الحكومة مطالبة بتطبيق الحدود ومعاينة كل المتورطين في المذابح والجرائم السابقة واللاحقة.. مطالبة بالكشف عن الجهة أو الجهات التي تقف وراء مذبحة العرضي وتنفيذ حكم الشرع في حق القتلة والتعزيز بهم وصلبهم في «باب اليمن» ليكونوا عبرة لغيرهم إذا ما أرادت إيقاف الأرواح وسفك الدماء، نريد أن نتلذذ بمشاهد إعدام وصلب الإرهابيين كما تلذذوا بقتل الأيرباء، بتلك البشاعة، نريد مشاهدة ذلك على الفضائيات التي عرضت مشاهد القتل الوحشية، وبدون ذلك سيتم تسلسل القتل والسحل وسينمو ويتسع ويتمدد الارهاب ويستحوط اليمن من عراق أو صومال أو أفغان جديدة ولن يكون في الإمكان السيطرة على الأوضاع والحد من تداعياتها.

القضية، لتتواصل الغتليات ويتواصل تزيف الدم، ودانماً يتم استدعاء تنظيم القاعدة كمخبر لحل أية مشكلة أمنية لتغطيتها على فشل وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية إلى أن وقع الناس على الرأس ووصل الأمر إلى اقتحام واحتلال أجزاء من مبنى وزارة الدفاع والهجوم على مستشفى العرضي واركاب تلك الجرائم البشعة والمؤلمة جداً بحق الأطباء والطبيبات والممرضين والممرضات والمرضى والعاملين في المستشفى وأفراد الأمن والشرطة والجيش المكلفين بحفظ الأمن داخل مجمع العرضي بأمانة العاصمة.

مشاهد هولويدية غريبة على مجتمعنا اليمني والإسلامي، وحوش بشرية تقتل وتفتقر وتدمر كل شيء، مهجية وقبح غير مسبوقة، قتل بدم بارد لئناس مسالمين عزّل لم يرتكبوا جريمة ولم يفتح فوا ذنباً، صلف وإجرام آدمي القلوب وأحرقها وأبكى الأعيان، مشاهد شعبة لله ور سوله لوحوش آدمية تنقض على النساء، الرجال والأطفال بشراهة ولذّة لا نجدها عند الحيوانات المفترسة، وإن كانت لا تأكل فرانسها إلا عندما تشعر بالجوع، وحشية فظيعة جداً، صنعت مذبحة بشرية هي الأكثر دموية وإجراماً في تاريخ اليمن الحديث، هذه المشاهد التي سجلتها كاميرات المراقبة بمستشفى العرضي أظهرت الوحوش المفترسة وهي تلتهم فرانسها بحرية وطمانينة دونما خوف أو قلق، وكانهم في مهمة رسمية تحت الحماية.

بالله عليكم من يُصدّق بأن ما حصل هو عبارة عن اعتداء إرهابي أو محاولة انقلابية؟! هل يُعقل أن يتم اقتحام وزارة الدفاع بهذه الصورة وتتم عملية إبادة كل من كان داخل مستشفى العرضي بتلك الوحشية دون أن يكون

والرئيس عبدربه منصور هادي دونما أكرتار لتداعيات مثل هذه الخطوة، أفرج عن القتلة تحت شمعاعة «شباب الثورة» واعتصم وزير الداخلية قحطان ووزارة حقوق الإنسان مشهور ومعهم أعضاء مؤتمر الحوار الوطني من أجل الإفراج بالمبادرة الخليجية وأليتها لولا عناية الله ثم حنكة وعقلانية وحكمة الزعيم والمؤتمر.. وما هم اليوم يعدون للعدّة الإفراج عن بقية المتهمين في القضية بالتزامن مع قرب انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني لذات الأسباب والأهداف.

تلى ذلك مذبحة ميدان السبعين في 21 مايو 2012م والتي سقط فيها مئات الشهداء والجرحى من أفراد الأمن المركزي والتي للأسف لم يتم التعاطي معها بمسؤولية، حيث صدرت أحكام قضائية جزئية قُضت بالحكم بالسجن بين سنتين إلى سبع على المتورطين فيها وكانهم اشتركو في قتل جردان أو دجاج، في تصرف غير مسؤول وغير مقبول، لتتواصل بعد ذلك المذابح في أبين وفي حضرموت وفي شبوة وفي البيضاء ومازب وعدن، قبل أن يتم تدشين مسلسل الغتليات والتصفيحة الجسدية لضباط الأمن السياسي والقادة العسكريين والأمنيين والجنود بواسطة المسدسات التركية الصنع، الكاتمة للصوت، وللحياة من على درجات الموت السحري التي تتبخّر في الهواء عقب تنفيذ كل جريمة، هذا المسلسل الجرمي اللدوي الذي توحش مؤخراً بإشغال حرب مذهبية في صعدة وعمران وحجة وتطايّر شررها إلى ذمار واب وتعز والجوف، نتاج طبيعي لضعف هيبة الدولة وعدم قيامها بواجبها الأمنية وعدم تعاملها بحزم مع المذابح والجرائم التي تُرتكب من حين لآخر.

أغتيل النائب الدكتور عبدالكريم جديان وسط العاصمة وحتى اللحظة لم يتم التوصل إلى هوية القتلة، ولم تلمس أية جدية لوزارة الداخلية في هذه

في البداية يجب أن نعترف بأن تساهل الحكومة وتعاملها بحالة من البهود والإملاة تجاه المذابح والجرائم التي شهدتها الوطن فتح شمية العناصر الرهابية والقوى التي تقف خلفهم وتساندهم للتماذي في غيهم وأجرامهم والوصول إلى الوحشية التي شاهدناها في مذبحة العرضي البشعة التي اهتز الوطن والعالم لهولها، تساهلت الحكومة في التعاطي بمسؤولية مع ملاسبات ما حصل في مارس 2011م والتي عرفت بجمعة الكرامة ولم يتم التحقيق الجاد مع العناصر والأطراف التي أثبتت الأدلة تورطها في تلك الجريمة بما في ذلك الإفراج عن بعض المتهمين وقتل البعض الآخر ودفن جثثهم بصورة مستعجلة ولم يتم اللاتفات إلى بعض التفاصيل المتعلقة بمسرح الجريمة ومصدر إطلاق النار وغيرها من التفاصيل التي كان من الضروري واستيعابها، وعمل الجميع على تكيف القضية وتحميل مسؤوليتها النظام السابق في إطار المكابدة السياسية والحزبية والشخصية دونما أدلة أو براهين.

وأعقب ذلك الجريمة الإرهابية على مسجد دار الرئاسة التي وقعت في أول جمعة من رجب والتي استهدفت قيادات الدولة وراح ضحيتها منات الشهداء والمصابين وكان في مقدمتهم الزعيم علي عبدالله صالح، هذه الجريمة البشعة التي أظهرت حقد ودموية دعاة الإصلاح والمدنية والتغيير السلمي، مؤامرة قدرة ومخطط أكثر قذارة، ومع ذلك لم تحسن الحكومة التعامل مع هذا الملف وطلت العدالة غائبة ولم يتم استدعاء العناصر المتممة بالتورط في هذه الجريمة ولم يتم التفاعل معها رغم توافر الأدلة الكافية لإدانتهم، وفوق كل ذلك أقدمت الحكومة على الإفراج عن بعض المعتقلين ذمة هذه القضية بعد أن مارس حزب الإصلاح الضغوطات على النائب العام والسلطات القضائية